مجلة العلوم التربوية
SUST Journal of Educational Sciences
Available at
www.Scientific-journal.sustech.edu

الاتفاقيات الدولية ودورها في تطوير التعليم الأساسي في السودان

صباح الحاج محمد و الشفاء عبدالقادر حسن
كلية التربية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا

المستخلص:

هدف البحث إلى التعرف على دور الاتفاقيات الدولية – الأكاديمية والتعليمية – في تطوير التعليم في مرحلة التعليم الأساسي والتعرف على مدى تنفيذ هذه الاتفاقيات ومعرفة مردودها العلمي في التعليم الأساسي. تمثلت عينة البحث في مجتمع البحث الذى تكون من (أحد عشر مسئولا) هم: وزير التعليم العام ومدير الإدارة العامة للتعليم الأساسي بولاية الخرطوم ومديري الإدارة العامة للتعليم الأساسي بمحليات ولاية الخرطوم السبع – الخرطوم وجبل أولياء، الخرطوم بحرى، شرق النيل، أمدرمان، أم بدة وكررى – ومدير مشروع البنك الدولي ومدير الإدارة العامة للتخطيط. اتبعت الباحثتان المنهج الوصفي وكانت أداة الدراسة هي المقابلة وقد توصل البحث للنتائج الآتية : تسهم الاتفاقيات الدولية إسهاماً فعالاً في تطوير التعليم الأساسي وذلك من خلال تمويل مشروعاته ونقل الثقافة والنظم الفنية الخاصة بتطوير التعليم الأساسي. يتم تنفيذ الاتفاقيات بصورة شبه مستمرة، وبمستوى جيد وذلك وفق خطط وبرامج، ويتم التوقيع عليها بواسطة الجهات المختصة لأن تلك الاتفاقيات تؤثر ايجاباً في تطوير التعليم الأساسي. للاتفاقيات الدولية دور رائد في تطوير التعليم الأساسي لذلك لها مردود علمي واسع، مثل معرفة استخدام الوسائل التعليمية الحديثة وتحسين بيئة التعليم والتعلم وتقليل معدلات التسرب وزيادة معدلات استيعاب الأطفال في سن التمدرس والتدريب وتطوير القدرات.

الكلمات المفتاحية : الاتفاقيات– الدولية – التعليم الأساسي.

ABSTRACT:

The study aimed at: recognizing the role of the instructional and academic agreements in developing basic education، and recognizing the identifying extent of the implementation of the agreement in basic level consisted schools، to find out the scientific return of these agreements in basic education level. The study population consists schools included of: (eleven leader from authority): Minister of general Education the manager of the general Administration of basic level at Khartoum State،Managers of general Administration of basic level education of the -Seven Localities of Khartoum State, Khartoum and Gabalawlya, Khartoum Bahri, Shargelneel, Omdurman, Ombada and Karerri -the Administration of the international bank and the Administration of public administration for planning. The study sample same population. The researchers used the analytic survey method. The study tool: interview. The researcher reached the following findings: The agreements contribute efficiently in developing basic level education through funding its projects .It also transfer culture and the technical systems which specialized in developing instruction. The agreements are implemented in semi continuous form, in good level according to plans and programs. It is signed by the authorized people because these agreements affect positively in developing basic level education. The international agreements have a leading role in developing basic education; it has a wide scientific return, as

the knowledge of using visual aids, improving the learning and instruction environment, decreasing the dropout of school, increasing the average children intake in school age, training and capacity building.
Key Wards: Agreements, International, Basic level.

المقدمة:

تواجه الدول النامية كثيراً من المشكلات التربوية التي تقلل من الجهود المبذولة في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها، ولذلك تثار تساؤلات كثيرة حول جدوى الأنماط التقليدية للتعليم، في التصدي لعلاج هذه المشكلات بالفعالية المطلوبة، ومن هنا أصبحت الحاجة ماسة إلى إعادة دراسة دور التعليم في تلك المجتمعات، وكيفية جعله أكثر ارتباطاً بحياة المجتمع وبتطلعاته وبالقيم الدينية والقومية والاجتماعية، ونسبة لأهمية التعليم في كافة المجتمعات ولدوره البارز في تقدم الأمة، خاصة التعليم الأساسي باعتباره المرحلة الثانية في مسيرة التعليم فقد عُقدت كثير من الاتفاقيات التي تنص على وضع خطط وأسس تسير عليها العملية التعليمية، وذلك من أجل تطويرها، ومما لا شك فيه بأن لتلك الاتفاقيات أثر واضح في التعليم، بما يتمخض عنها من تبادل علمي وغيره.

مشكلة البحث:

من خلال عمل الباحثتين كمعلمتين بالتعليم الأساسي موظفتين من قبل وزارة التربية والتعليم ومن خلال خبرتيهما في برامج التعليم الأساسي والنقاش حول تطوير مناهجه ودور الإتفاقيات الدولية ومدى اسهامها في تطوير كل عناصره، تولدت الحاجة إلى البحث عن مدى مساهمة تلك الاتفاقيات في تطوير التعليم الأساسي، وتكمن مشكلة البحث في السؤال التالي :

إلى أي مدى تسهم الاتفاقيات الدولية في تطوير التعليم الأساسي في السودان؟ وقد تفرعت عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1. ما هي مساهمات الاتفاقيات الأكاديمية والتعليمية في تطوير التعليم بمرحلة التعليم الأساسي؟
2. إلى أي مدى يتم تنفيذ الاتفاقيات في التعليم الأساسي؟
3. ما هو المردود العلمي لهذه الاتفاقيات على التعليم الأساسي؟

أهداف البحث:

هدف البحث إلى : التعرف على دور الاتفاقيات الأكاديمية والتعليمية في مرحلة التعليم الأساسي والتعرف على مدى تنفيذ الاتفاقيات في مرحلة التعليم الأساسي ومعرفة المردود العلمي والثقافي والاجتماعي لهذه الاتفاقيات في مرحلة التعليم الأساسي.

أهمية البحث :

يكتسب هذا البحث أهميته من الاهتمام الكبير من المجتمع العالمي، ومن مؤسسات التعليم، ومن مختلف المنظمات والهيئات التي لها علاقة بالتربية والتعليم بالاتفاقيات الدولية لتطوير التعليم كما يكتسب أهميته باعتباره وسيلة هامة للوقوف على الآثار المترتبة على الاتفاقيات الدولية من أجل تطوير التعليم الأساسي كما يكتسب أهميته أيضاً من كونه يلفت نظر المسئولين بالتربية والتعليم إلى أهمية هذه الإتفاقيات للنظر إلى مردودها بعين الاعتبار والبحث عن كيفية تنفيذه.

حدود البحث:

حدود مكانية: وزارة التربية والتعليم وحدود زمانية: 2010–2014م، حدود بشرية تمثلت في (أحد عشر مسئولا) هم: وزير التعليم العام ومدير الإدارة العامة للتعليم الأساسي بولاية الخرطوم ومديري الإدارة العامة للتعليم

الأساسي بمحليات ولاية الخرطوم السبع – الخرطوم وجبل أولياء، الخرطوم بحرى، شرق النيل، أمدرمان، أم بدة وكررى – ومدير مشروع البنك الدولي ومدير الإدارة العامة للتخطيط، وحدود موضوعية تتمثل فى عنوان البحث: **(الاتفاقيات الدولية ودورها في تطوير التعليم الأساسي في السودان).**

مصطلحات البحث:

الإتفاقية : ميثاق بين دولتين أو أكثر يتعلق ببعض الشؤون كالضرائب والنقد والتعليم والعمل والصحة.

التطور: التغير التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع أو العلاقات أو النظم أو القيم السائدة فيه (قاموس المعاني).

التعليم الأساسي: هو المرحلة الأساسية (الإبتدائية) التي ينتقل منها الطالب للمرحلة الثانوية وهو يختلف في عدد سنوات الدراسة والمراحل من دولة لأخرى.

الدولية: الدولة: جمع كبير من الأفراد، يقطن بصفة دائمة إقليماً معيناً، ويتمتع بالشخصية المعنوية وبنظام حكومي وبالاستقلال السياسي (معجم المعاني) .

أدبيات البحث:

مفهوم التعليم الأساسي: (توفيق مرعي، أحمد عباس، 2013م, ص 18).

عُرف التعليم الأساسي بأنه صيغة جديدة من التعليم، يهدف إلى اشباع الحد الأدنى من حاجات الفرد الأساسية في المجال التعليمي،من خلال التعليم النظامي أو غير النظامي.

أيضا عُرف بانه: أحد التوجهات التربوية الحديثة، التي تستهدف إحتواء مستجدات العصر وتوجيهه بشكل يؤكد على العلاقات الجدلية بين التعليم والمجتمع، وهو انفجار معرفي وإنجاز تكنولوجي، تترتب عليه المعرفة وعالمية الحضارة وقد انتقل إلى الدول العربية بهدف إصلاح النظام التعليمي ليخدم الفرد والمجتمع.

فلسفة التعليم الأساسي: تقوم العملية التعليمية في مراحل التعليم كافة علي فلسفة منسجمة مع فلسفة المجتمع وغاياته، فالتعليم الأساسي كفكر تربوي حديث يقوم على فلسفة تتمثل في الآتي: (الطيب محمد مصطفى،2013م، ص 92).

1. تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك عن طريق توفير فرص متكافئة لجميع الأطفال من سن السادسة إلى الخامسة عشر بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية أو البيئة التي يعيشون فيها.
2. تحقيق العدالة في توزيع الفرص التعليمية، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة أمام كل طفل لكي ينمو حسب قدراته وإمكاناته، وأمام كل بيئة كي يكتسب أبناؤها من المهارات والمعارف والمفاهيم، ما يتيح لهم خدمة بيئتهم وتنمية مواردها الطبيعية.
3. وضع التعليم في خدمة أغراض التنمية، فالتعليم لا يشتق صفاته من نفسه ذاتها بل يشتقها وينمو ويتحرك بفضل العوامل والقوى الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تسود في المجتمعات.
4. أن التعليم الأساسي – بهذا المعنى – يمثل مدخل التلميذ للحياة الاجتماعية، ومن ناحية أخرى يمثل أولى مراحل التعليم العام الذي يؤهل للمراحل العليا.

وعليه فإن التعليم الأساسي – كفكر تربوي حديث – يتصف بالآتي: (توفيق مرعي، 2010م، ص 20)

1. أنه تعليم موحداً لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الطبقة أو البيئة.
2. أنه يحتمل التعدد والتنوع ويلبي حاجات المجتمع والبيئة.

أهداف التعليم الأساس: (الطيب محمد مصطفى، 2013م، ص 54).

1. يهدف تعليم الأساس إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن إجمالها في إعداد الفرد للمواطنة، بتمليكه المهارات الحياتية التي تجعله مشاركاً بصورة إيجابية في المجتمع والبيئة، وتسخيرها لخدمة الإنسان، والإنتفاع بموجوداتها.

2. وقد حددت اليونسكو في اجتماعها بنيروبي عام (1975م) الهدف من التعليم الأساسي، على أنه مساعدة كل فرد على تولي مصيره بنفسه، ولابد لذلك من أن يكتسب ثقة بنفسه عن طريق تنمية بعض القدرات والمهارات.

3. التعليم الأساسي كفكر تربوي حديث قصد به تحقيق أهداف لم تتحقق في النظام التعليمي السابق بشكله المعروف، وأنيط به معالجة اشكالات أساسية في التنمية الاجتماعية.

4. ويمكن اجمال أهداف التعليم الأساسي في إعداد التلميذ إعداداً يساعده على الإندماج الإيجابي في المجتمع، وتزويده بأساسيات العلم والثقافة والمهارات العلمية التي تساعده على العمل المهاري وممارسته، والتدريب عليه وتكوين اتجاهات إيجابية نحوه.

مشكلات التعليم الأساسي: تتمثل مشكلات التعليم الأساسي في الآتي: (الطيب محمد مصطفى، 2013م، ص 94)

كيفية تعميم التعليم الأساسي، الإهدار التربوي (الرسوب والتسرب)، اختلال التوازن بين تعليم الذكور وتعليم الإناث، تدني مستوى التحصيل الدراسي ومشكلات أخرى كالدوام المزدوج (نظام الفترتين)، والتقويم التربوي والامتحانات، والأبنية المدرسية ونظام الصفوف المجمعة وكثيراً ما تتجمع هذه المشكلات وتلتقي في نهاية المطاف مكونة مشكلة كبرى وهي الحاجة إلى الوفاء بالحاجات الحقيقة للأفراد والمجتمعات.

مشكلات تطبيق التعليم الأساسي ومقترحات العلاج: (حسن محمد حسان، 1992م، ص 211).

1. لا شك أن مد سنوات الالتزام حتى سن الخامسة عشرة ضرورة حتمتها المتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بنا، التي تفرض رفع الحد الأدنى من التعليم الإلزامي الذي يحصل عليه جميع أفراد المجتمع، فليس من المنطقي أن يقف التعليم لدى غالبية أفراد المجتمع، في عصر العلم والتكنولوجيا وعصر ريادة الفضاء وعصر الديمقراطية وتكافؤ الفرص، عند ست سنوات لا تقدم لهم، باختلاف كفاية التعليم المقدم، ما يحتاجونه من معارف أساسية أو من قيم واتجاهات لازمة لإعداد المواطن الصالح المؤمن بربه، والمؤمن بضرورة تقدم مجتمعه ورفاهيته .

2. ولقد حاول واضعو السياسة التربوية الربط بين التعليم والعمل، في المراحل العليا من التعليم في الجامعات والمعاهد العليا، ولكن الطلب الشعبي المتزايد على التعليم العالي أثّر على التدفق الطلابي تجاه هذا النوع من التعليم، مما اضطر الجامعات والمعاهد العليا إلى قبول أعداد تفوق طاقتها، ومن ثم تخرجت أعداد تزيد على احتياجات التنمية داخل المجتمع في كثير من مجالات التخصص، وقابل ذلك نقص في العمالة الفنية، مما أدى إلى اضطراب التوازن بين عناصر القوى العاملة داخل المجتمع.

2. الاتفاقيات:

معنى كلمة اتفاقية : الإتفاقية لغة: أي اتفاق رسمي بين دول أو جماعات له هدف تشريعي أو اجتماعي أو سياسي(لسان العرب لابن منظور).

الاتفاقية الدولية: ميثاق بين دولتين فأكثر يتعلق ببعض الشئون: كالضرائب، والنقد والبريد، والصحة، والعمل وهي مصدر صناعي من(اتفاق) وهي مصدر (إتفق).

إتفاقية العمل: معاهدة يلتزم كل طرف من أطرافها بأن ينظم حالة العمل والعمال في بلاده على نحو واحد.

مفهوم الإتفاقية الدولية: هي اتفاق مكتوب بين شخصين أو أكثر من الأشخاص الدوليين، من شأنه أن ينشئ حقوقاً والتزاماً متبادلاً، في ظل القانون الدولي العام.

أنواع الاتفاقيات: (أيمن السباعي،2014م).

1- المعاهدة: المعاهدة اتفاق استراتيجي سياسي أو عسكري دولي، يعقد للتراضي بين دولتين أو أكثر، وفى القانون الدولي اتفاق، أطرافه دولتان أو أكثر أو غيرها من أشخاص القانون الدولي، وموضوعه تنظيم علاقة من العلاقات التي يحكمها هذا القانون، ويتضمن حقوق والتزامات تقع على عاتق أطرافه، والمعاهدة تحدث نتائج قانونية وتعالج قضايا معينة، كتسوية قضية سياسية أو إنشاء حلف، أو تحديد حقوق والتزامات كل منها أو تبني قواعد عامة تتعهد بمراعاتها، أو تحديد حدود ومعاهدات الهدنة والصلح والسلام. تطلق كلمة معاهدة على الاتفاقيات ذات الأهمية السياسية، كمعاهدة الصلح ومعاهدات التحالف، مثل معاهدة الدفاع العربي المشترك ومعاهدة حلف الناتو أو الحلف الأطلسي، ويتم عقد المعاهدات بطرق رسمية وقانونية تبتدئ بالمفاوضات ويليها التوقيع من قبل المندوبين المفوضين، وإبرامها من قبل رئيس الدولة ثم تبادل وثائق الإبرام الذي يضفي عليها الصفة التنفيذية بعد إقرارها من السلطة الشرعية التنظيمية، ولا يحق للدولة الحيادية عقد معاهدات تحالف أو صفات اجتماعية كما أن معاهدة (الإتزان) حرمت دولة الفاتيكان عقد معاهدات سياسية.

2- اتفاقية: يستعمل هذا المصطلح للإتفاقيات التي تتناول نواحي فنية تنتج عن مؤثر فني مهني وهو عرف وتقليد دولي، والإتفاقيات عبارة عن اتفاق دولي أقل أهمية من المعاهدة، وعلى الرغم من أن بعض الوثائق الدولية لم تميز بينها وهي تتناول بشكل خاص القضايا الفنية كالشئون (الاجتماعية والاقتصادية والتجارية أو القنصلية أو العسكرية... الخ). أو تسوية النزاع بين طرفين مع بيان الحقوق والامتيازات لكل منها، أو تتضمن مبادئ وقواعد دولية عامة تتعهد الدولة الموقعة باحترامها ورعايتها، (كاتفاقيات لاهاي وغيرها) واتفاقية جنيف متعددة الأغراض.

3- الاتفاق: يعنى لفظ اتفاق علاقات دولية عقدت من أجل تفاهم أو تعاقد دولي، لتنظيم علاقات الأطراف المعنية في مسألة ما، أو مسائل محددة، وتترتب على تلك الأطراف التزامات وحقوقا في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والشئون الفكرية، وقد يتخذ الاتفاق طابعاً سرياً أو شفهياً أو صفة عابرة فيكون اتفاقاً مؤقتاً، أو طويل الأجل، أو ثنائياً، أو متعدداً، أو يكون محدداً كأن يكون اتفاقاً تجارياً، أو بحرياً أو ثقافياً، والإتفاق أقل شأناً من المعاهدة والاتفاقية ويجري التوصل إلى الاتفاق بعد مفاوضات ويتم التوقيع ويخضع للإبرام والنشر، والاتفاق مصطلح قانوني لإتفاق بين دولتين أو أكثر على موضوع معين له صفة قانونية ملزمة ويأتي ترتيبه في الأهمية في الدرجة الثالثة بعد المعاهدة والإتفاقية.

4- البروتوكول: تستعمل كلمة بروتوكول للدلالة على مجموعة من القرارات والوسائل والمذكرات الحكومية، كما تدل أيضاً على القرارات الصادرة عن مؤتمر أو جمعية ما، أما في القانون الدولي فهي تدل على مجموع الإجراءات والاستعدادات المحددة، على أثر التوقيع على معاهدة ما، تمهيداً للتصديق عليها دون استبعاد بعض التعديلات المتعلقة عادة ببعض الخطوات الإجرائية وقد يتم البروتوكول بمعنى أن الإتفاقية قائمة ومعقودة بين دولتين أو أكثر، ويأتي البرتوكول في الدرجة الرابعة بعد المعاهدة والاتفاقية والاتفاق.

5- الميثاق: إتفاق دولي لإنشاء منظمة دولية مثل ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

6- مذكرة التفاهم: إتفاق مبدئي للعلاقات بين الدول في موضوع معين، حتى تتبلور وتشمل عدة موضوعات، وهي إطار العلاقات في جوانب، ثم يصاغ فيما بعد، لتصبح إتفاقية أو معاهدة للعلاقات الدولية في جوانب عديدة.

7- إتفاق على إيضاح قانوني: يستعمل عادة على الإتفاق الذى ينظم في المسائل السياسية في حالة الاتفاق المتعلق بالمصطلحات السياسية، بين الدول والأطراف المتخاصمة إلى اتفاق إيضاحي، لتعريف وتفسير وشرح المصطلحات الواردة في المعاهدات والإتفاقيات والاتفاقات الدولية (أيمن السباعي: 2014م).

3. نماذج للإتفاقيات المبرمة بين حكومة السودان وبعض الدول الأخرى في مجال التعليم : (وزارة التربية والتعليم – مكتب العلاقات الثقافية 2014م).

1. البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين حكومتى الصين والسودان للأعوام 2011-2014م:

صدر هذا البرنامج في بكين بتاريخ 2011/01/01 من نسختين أصليتين باللغة الصينية والعربية وكلاهما له نفس الفاعلية والحجج القانونية بناءاً على رغبة الحكومتين في تواصل وتعزيز العلاقات الثقافية بينهما، واستناداً إلى اتفاق التعاون الثقافي والتكنولوجي والعلمي الموقع بينهما ببكين المنعقد في أغسطس عام (1970م) اتفق البلدان على توقيع البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي للأعوام (2011-2014م) في المجالات الآتية:

أولاً البرنامج الثقافي: يحتوى على ثماني مواد تنص على الآتي: **أن** يعمل الجانبان خلال فترة سريان البرنامج التنفيذي على تشجيع التبادل بين البلدين، لتعزيز أواصر الصداقة والتعاون الثقافي وأن يتبادل الجانبان زيارات الوفود الثقافية، والمشاركة في المناسبات الثقافية والأعياد الوطنية في كلا البلدين وأن يشجع البلدان إقامة المعارض الفنية والأسابيع الثقافية وأن يشجع الجانبان إقامة الأسابيع السينمائية بين البلدين وأن يتبادل الجانبان زيارات الوفود المسرحية، للاطلاع على التجارب في مجال المسرح وأن يتبادل الجانبان زيارات الوفود الفنية للأطفال، لإجراء التبادل في مجال ثقافة الطفل وأن يستمر الجانب الصيني في تدريب أطفال السودان في الصين وأن يستمر الجانبان في التشاور، لإقامة المركز الثقافي الصيني في الخرطوم.

ثانياً: التراث: الذي احتوى على مادتين هما: **أن** يتبادل الجانبان زيارات وفود التراث الثقافي، ويشجع الجانبان تبادل الخبرات في مجال إعداد المتخصصين، وتدعيم الآثار والوثائق والمخطوطات وتبادل المجلات والإصدارات العلمية المتخصصة، وقاعات المعارض ونشر البحوث العلمية وتبادل إقامة المؤتمرات العلمية وأن يعمل الجانبان خلال فترة سريان البرنامج التنفيذي على توقيع اتفاقية عند سرقة الممتلكات الثقافية، وحظر استيرادها وتصديرها بطرق غير مشروعة.

ثالثاً: التربية والتعليم: الذي احتوى على ثلاث مواد هي: **أن** يتبادل الجانبان استقبال (2-3) من مسؤولي التربية والتعليم، للتعرف على أنظمة التعليم في البلد الآخر وأن يشجع الجانبان تبادل الخبرات في المجالات الآتية: التعليم وتكنولوجيا التعليم، والتعليم الريفي وتعميمه، وشبكات الحاسوب، وشبكات المعلومات التربوية، والتقويم التربوي وأن يشجع الجانبان تبادل الكتب المدرسية والمناهج التعليمية في البلدين.

رابعاً : الإعلام والطباعة والاتصالات: الذى يحتوى على ست مواد هي: **أن** يشجع الجانبان على إقامة العلاقة في العمل بين الهيئات المسؤولية عن شؤون الإعلام والنشر، ولتعزيز التبادل والتعاون في مجال الإعلام والطباعة والنشر، من خلال تبادل زيارات قد تتكون من (3-5) أعضاء على مستوى عالٍ لمدة سبعة أيام، على أن تحدد التفاصيل عبر الطرق الدبلوماسية، أن يشجع الجانبان دور النشر المحلية على تقديم ترجمة ونشر الأعمال الأدبية المتميزة، والأعمال المختلفة الأخرى للبلد الآخر، **أن** يشجع الجانبان على تبادل البرامج الإذاعية

والتلفزيونية، والتعاون في الإنتاج المشترك، والتبادل في مجال التقنيات الحديثة بينهما، أن يشجع الجانبان التعاون بين وكالتي الأنباء بالبلدين، في مجال تبادل الزيارات والمعلومات الإعلامية، ويتم الاتفاق على تفاصيل من خلال الاتصال بين وكالتي الأنباء في البلدين، أن يشجع الجانبان التعاون بين العاملين في المؤسسات الصحفية في البلدين، أن يشجع الجانبان على إقامة دورات تدريبية متنوعة في مجالات الاتصال والإعلام في البلدين.

خامساً: الشباب: يحتوى جانب الشباب على مادة واحدة تنص على أن يشجع الجانبان تعزيز الإتصالات بين الهيئات والمؤسسات الشبابية في كلا البلدين، وتبادل المعلومات والنشرات والوثائق وتبادل الخبرات في مجال تدريب الشباب ويعمل الطرفان على تحقيق مزيد من التعارف والتعاون بين طلاب البلدين عن طريق: تبادل الزيارات الطلابية و تنظيم الرحلات العلمية للطلاب وتبادل اللقاءات الودية بين الفرق الرياضية المدرسية.

سادساً: الرياضة: كذلك جانب الرياضة يحتوى على مادة واحدة تنص على أن يشجع الجانبان التعاون والتبادل بينهما في مجال الرياضة، ويتم الاتفاق على أنشطة التبادل التفصيلية عن طريق الاتصال مباشرة، بين الهيئات الرياضية المعينة في كلا البلدين.

سابعاً: أحكام وقواعد عامة: هذا الجانب يحتوى على ثلاث عشرة مادة تنص على: تبادل الزيارات بين الوفود الكشفية والإرشادية في المناسبات الوطنية والكشفية، أن يعمل الطرفان على تبادل الخبرات على النحو التالي: أن يتبادل الطرفان الخبرات والخبراء في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية، خاصة في وضع الخطط والدراسات التطويرية، والمشاركة في وضع المناهج الملائمة، والخطط الإعلامية المصاحبة لبرامج محو الأمية، يتبادل الطرفان الخبرات في مجال التعليم المهني والتقني، ورعاية الموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة، وما وصلت إليه تجربة كل منهما في هذا المجال، يتبادل الطرفان الخبرات المكتسبة في مجال التدريب المكتبي، يعمل الطرفان المتعاقدان على تنشيط التفاعل التربوي والتعليمي، والإفادة من ذلك بالطرق التالية: تبادل المناهج والكتب المدرسية المطورة والمجلات والمطبوعات ذات الطابع التربوي، التي تصدر عن وزارة التربية والتعليم في كلا البلدين، وفقاً للأنظمة المرعية فيها، تبادل النظم والمشروعات التطويرية ذات الطابع التربوي، تشجيع تبادل الأجهزة والمعدات والوسائل التعليمية والتقنيات التربوية، يعمل الطرفان على تنظيم زيارات متبادلة للمختصين في حقل التربية والتعليم للاطلاع على النهضة التعليمية وانجازات البلدين، يعمل الطرفان على تنسيق الجهود في المجالات التالية: التعاون في المجال التربوي: وخاصة فيما يتعلق بنشاطات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التعاون في المجال الإسلامي: وخاصة فيما يتعلق بنشاطات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، التعاون في المجال الدولي : وخاصة فيما يتعلق بنشاطات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، يشجع الطرفان إقامة المعارض التربوية والفنية ومعارض رسوم الأطفال، يتم تحديد أمناء الوفود والمشاركين في الندوات والدورات وسائر ما يتعلق بتبادل الزيارات بين البلدين، وكذلك مواعيد انعقاد هذه الندوات واللقاءات ومدها برسائل متبادلة بين الطرفين، على أن يخطر كل طرف الآخر قبل الموعد بشهر على الأقل، لتنفيذ أحكام هذا الاتفاق تشكل لجنة مشتركة من الطرفين خلال مدة أقصاها شهران من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه، تجتمع في كل من البلدين بالتناوب أو كلما طلب أحد الطرفين ذلك، وتختص اللجنة المشتركة بالآتي: إعداد مشروعات البرامج المفصلة، لتنفيذ أحكام الاتفاق وتجديد الالتزامات والتكاليف المترتبة عليها تمهيداً لاعتمادها من الجهات ذات الاختصاص في كل من البلدين، تفسير ومتابعة تنفيذ أحكام الاتفاق والنتائج المترتبة على ذلك، اقتراح أوجه جديدة للتعاون بين الطرفين في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وترفع اللجنة المشتركة توصياتها إلى الوزارة المختصة في كلا البلدين، لإصدار القرارات اللازمة بشأن البرنامج التنفيذي للإتفاق،

وتصبح هذه القرارات نافذة بعد اعتمادها وفقاً للقوانين المعمول بها في كلا البلدين، مدة هذا الاتفاق ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ توقيعه، وتتجدد تلقائياً لمدة أخرى مماثلة ما لم يطلب أحد الطرفين المتعاقدين إلغاءه كتابة قبل نهاية مدته الأصلية أو المدة المتجددة بثلاثة أشهر على الأقل، **أن** يتحمل الجانب المرسل نفقات السفر الدولي ذهاباً وإياباً للأفراد أو أعضاء الوفود، ويتكفل الجانب المستقبل نفقات الإقامة والإعاشة والترحيل الداخلي للأفراد، أو أعضاء الوفود الزائرين كما يتحمل نفقات العلاج في حالة المرض الطارئ لفترة قصيرة، أن يتحمل الجانب المرسل نفقات السفر الدولي ذهاباً وإياباً للطلبة الوافدين، ويتحمل الطرف الآخر نفقات الإقامة والدراسة والنفقات المعينة الأخرى وفقاً للقوانين، أن يتحمل الجانب المرسل نفقات شحن المعروضات إلى أرض الجانب المستقبل ذهاباً وإياباً، مع نفقات التأمين بينما يتحمل الجانب المستقبل نفقات الشحن الداخلي، والتأمين الداخلي وتكاليف التنظيم، أن يصبح هذا البرنامج ساري المفعول اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه.

2- **مقترح برنامج تنفيذي بين وزارة التربية والتعليم العام بجمهورية السودان وزارة التربية والتعليم بدولة كينيا:** بناء على رغبة حكومة جمهورية السودان وحكومة كينيا في تطوير العلاقات الأخوية فيما بينهما، وتعزيز أواصر الصداقة والتعاون في مجال التعليم العام، وإنفاذاً للإتفاقيات العامة للتعاون في المجال التعليمي والثقافي والتقني الموقعة في الخرطوم عام (1976م) والاتفاق الموقع في نيروبي أغسطس (2003م) الذي يضمن التعاون في مجال التعليم فقد تم اتفاقهما على الآتي: أن يتبادل الطرفان الوثائق التعليمية والبحوث التربوية والمطبوعات العلمية والكتب المدرسية، أن يعمل الطرفان على تحقيق التعاون والتعارف المشترك عبر: تبادل الزيارات بين القيادات التربوية والوفود الطلابية، والمشاركة في الدورات المدرسية، تبادل المعلمين والموجهين، تبادل الخبرات في مجال المناهج، والتدريب والتعليم المهني والفني والتخطيط والتعليم قبل المدرسي، يتعاون الطرفان في تعليم ونشر اللغة العربية واللغات الأفريقية، يعمل الطرفان على تنسيق المواقف في المجالات التعليمية والتربوية، في المنظمات الإقليمية والدولية عبر بعثتيهما الوطنيتين، يتشاور الطرفان على الأقل مرة كل عام، بهدف وضع برنامج تنفيذي يشمل على تفاصيل الجدول الزمني، وتشكيل الوفود والميزانية الضرورية،

أتفق الطرفان على الأحكام المالية الخاصة بتبادل الوفود التربوية كالآتي: يتحمل الطرف المرسل نفقات نقل الأفراد ذهاباً وإياباً على عاصمة بلد الطرف المستقبل، يتحمل الطرف المستقبل النفقات التالية: الإقامة والإعاشة والسكن، التنقلات الداخلية حسب طبيعة الزيارة، المعالجات الطبية في حالة المرض في المستشفيات التابعة للدولة، يدخل البرنامج حيز التنفيذ بعد الإشعار الأخير، الذي يخطر فيه أحد الطرفين الطرف الآخر باستكمال إجراءات التوقيع، ويسري البرنامج ما لم يخطر أحد الطرفين بانتهاء البرنامج، في فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ الإخطار.

3. **إتفاقية التعاون في مجال التربية والتعليم بين حكومة السودان وحكومة جمهورية جنوب السودان:** إن حكومة جمهورية السودان وحكومة جمهورية جنوب السودان يشار إليهما فيما بعد ب (الطرفان)، رغبة منهما في توثيق الروابط الجغرافية والتاريخية، بتقوية التعاون التعليمي بينهما فقد اتفقا على ما يلي: أن يتبادل الطرفان الخبرات التعليمية في المجالات الآتية: المناهج والكتاب المدرسي، الإدارة التربوية، إعداد وتدريب المعلمين، محو الأمية وتعليم الكبار ورياض الأطفال، ذوي الاحتياجات الخاصة والصحة المدرسية، التخطيط التربوي، النشاطات الطلابية، الامتحانات والتقويم التربوي وذلك وفق القواعد المعمول بها في كل بلد، أن تلبي جمهور السودان احتياجات جمهورية جنوب السودان من المعلمين، وفق الشروط المعمول بها في الإعارة، يعمل الطرفان عقد دورات تدريبية مشتركة، وورش عمل في مجال التعليم العام وذلك حسب الحاجة، ويتم التنسيق بشأنهما من حيث

البرامج والمحاضرين، يتحمل الطرف المرسل نفقات السفر ذهاباً وإياباً إلى عاصمة بلد الطرف الآخر، يتحمل الطرف المستقبل النفقات التالية: السكن والإعاشة، التنقلات الداخلية حسب طبيعة برنامج الزيارة، العلاج في حالة المرض المفاجئ في المستشفيات العامة التابعة للدولة (أعضاء وفد الجانب المرسل خلال فترة الزيارة)، في حالة رغبة أحد الطرفين قيام وفد منه بزيارات إضافية، يتحمل الطرف المرسل كافة النفقات المترتبة على زيارته الإضافية بما في ذلك زيارة الخبراء التربويين، يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بعد تبادل الوثائق والتصديق عليها، وتكون سارية لفترة غير محددة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر.

4. مقترح مذكرة تفاهم في مجال التعليم بين حكومة فنزويلا وحكومة جمهورية السودان: ترغب جمهورية فنزويلا وحكومة جمهورية السودان، إيماناً منهما بتوسع التعاون في حقل التعليم، وما سيجلبه من فائدة، وتعبيراً عن اهتمامهما في تطوير أكثر العلاقات بين المؤسسات المسئولة عن التعليم، بالأخذ في الاعتبار التشريعات القانونية المطبقة في كلا البلدين في مجال التعليم، فقد بنى الإتفاق على ما يلي: الهدف: تهدف مذكرة التفاهم لإنعاش التعاون والتفاهم بين البلدين بصفة عامة، وتطوير التعاون والتفاهم في مجال التعليم على أسس المساواة والفائدة والمنافع المتبادلة على وجه الخصوص، أما في مجالات التعاون: يعمل الجانبان على ترقية وتعضيد التعاون في المجالات الآتية: تبادل المعلومات والإصدارات العلمية في مجالي التعليم النظامي وغير النظامي، تبادل الخبراء من المعلمين ونشاطات الطلاب، تبادل الخبرات في إطار التعليم التقني والفني والتعليم مدى الحياة، تبادل الخبرات فيما يخص التقنيات الحديثة المطبقة في التعليم، تبادل الشراكات بين المدارس ومؤسسات التعليم مدى الحياة، للبرامج المشتركة والنشاطات الطلابية، معرفة وتحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين، تصميم نشاطات بحثية مشتركة في حقل التعليم، تنظيم البرامج التعليمية في مجالات التدريب الفني والتقني، التعاون في تصميم وتطوير وخلق المواد التعليمية، التعاون في الترقية المتبادلة للمواد التعليمية، وطرق التعليم المستخدمة في البلدين، تصميم مشاريع توأمة بين المؤسسات التعليمية، أما في مجال تعليم وتعلم اللغات الرسمية فعلى الجانبين دعم تعليم وتعلم اللغات الرسمية، لكل منهما مثلها مثل الأدب والثقافة في نظاميهما التعليميين، أما في مجال مراجعة الكتب المدرسية يؤكد الجانبان أن تاريخ كل منهما وجغرافيته ولغته وثقافته وتقاليده تنعكس بصورة صحيحة في مقدراتها الدارسية، بصورة واسعة ومتطورة، لكي يثريا القيم المشتركة بطريقة لا تؤثر في علاقات الصداقة القائمة بين البلدين، كما يؤكد الجانبان على التغيرات المماثلة في المقررات الدراسية، في التاريخ والجغرافيا والأطالس المستخدمة في مدارسها الثانوية والأساسية، وذلك لتمكين اكتساب معلومات صحيحة وشفافة، لهذا الغرض يؤكد الجانبان على عقد اجتماعات اللجنة السودانية الفنزويلية لخبراء المقررات الدراسية، كما اتفق الجانبان على أن يقوما سنوياً بتقديم منح دراسية في كورسات اللغة التعليم والتعلم والبحث العلمي، واضعين في الاعتبار المجالات المطلوبة وفي حدود إمكانياتهما، وأن المنح الدراسية والشروط المصاحبة لها ستكون خاضعة للتشريع المتعلق باللجنتين في هذا الخصوص، فإن إجراءات التقديم بالطلبات والاختيار وبرنامج التسكين للدارسي التعليم العالي من مواطني جمهورية السودان، والذين سيصبحون طلاب مبعوثين في فنزويلا ستخضع لتشجيع المنح الدراسية الفنزويلية، على أن يأخذ الجانبان الإجراءات الضرورية لحل مشاكل الطلاب الذين يدرسون كمبعوثين في كلا البلدين، كذلك حدد الجانبان الوكالات الآتية لتنفيذ مذكرة التفاهم: ينوب عن جمهورية فنزويلا وزارة التعليم للجمهورية الفنزويلية، وينوب عن حكومة جمهورية السودان وزارة التربية والتعليم لجمهورية السودان، أما في مجال الدعم المالي والفني فقد اتفقا على الآتي: يتم تنفيذ التعاون المنصوص عليه في مذكرة التفاهم بعد اكتمال الترتيبات لكلا عبر القنوات الدبلوماسية للجانب الآخر، كتابة عن نيته لإنهائها

وذلك قبل ستة أشهر من تاريخ صلاحيتها، يمكن تعديل مذكرة التفاهم باتفاق مكتوب ومتبادل من الجانبين في أي وقت، وتدخل التعديلات حيز التنفيذ حسب الإجراء المنصوص عليه في الفترة الأولى من هذا البند، يجب أن لا يؤثر العمل بمذكرة التفاهم في المشاريع والأنشطة القائمة والمستمرة.

الدراسات السابقة:

دراسة الشاذلي عبد الهادي محمود، 2013م، دور البيئة المدرسية في الأداء الأكاديمي لتلاميذ مرحلة الأساس، رسالة ماجستير غير منشورة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية، هدفت الدراسة إلى معرفة دور البيئة المدرسية على الأداء الأكاديمي لتلاميذ مرحلة الأساس ممثلة في الإدارة المدرسية والعلاقات الإنسانية والبيئة المادية وبعض العوامل المؤثرة في التحصيل الدراسي، المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي، الأداة المستخدمة هي الاستبانة، المجتمع يتكون من المعلمين والمعلمات لمرحلة الأساس بمحلية البقعة للعام الدراسي 2011 – 2012م، الذين هم على راس العمل والبالغ عددهم (141) معلماً ومعلمةً (21 –120)على التوالي، العينة تتكون من (14 معلماً و 56 معلمةً)، أهمّ النتائج التي توصل إليها البحث: هنالك دور للإدارة المدرسية في تحسين البيئة المدرسية بمتوسط حسابي 2.60، هنالك دور للمناخ المجتمعي الأسرى على الأداء الأكاديمي لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي بمتوسط حسابي 2.19، للبيئة المدرسية الداخلية التي تمثل مناخ الفصل دور على الأداء الأكاديمي لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي بمتوسط حسابي 2.45، للعلاقات الإنسانية دور واضح ينعكس على أداء التلاميذ الأكاديمي بمتوسط 2.65، عوامل البيئة الاجتماعية والاقتصادية لها دورها في تحسين أداء التلاميذ بمتوسط حسابي 2.39.

دراسة محمد دفع الله أحمد خوجلى، 2006م، التعليم الأساسي في ولاية جنوب كردفان، الواقع والرؤية المستقبلية في ضوء الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم، رسالة دكتوراة غير منشورة في جامعة الخرطوم، كلية التربية، هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأهداف التعليم الأساسي، معرفة أثر الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم على التعليم الأساسي بمنطقة الدراسة، التعرف على مستوى أداء المعلم والمشرف التربوي والإداري التربوي في ضوء الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم الأساسي، التعرف على الواقع والرؤية المستقبلية للتعليم الأساسي في المنطقة، التأكد من مدى مواكبة التعليم الأساسي للتطورات العلمية الحديثة، التعرف على أثر النزاعات والسلام على التعليم الأساسي في المنطقة، منهج الدراسة هو المنهج الوصفي، أدوات الدراسة هي الاستبانة الموجهة إلى المعلمين والمعلمات وأخرى موجهة للمشرفين التربويين والمقابلة الموجهة للإداريين التربويين، يتكون مجتمع البحث من معلمى ومعلمات مرحلة الأساس وعددهم (1288 معلماً ومعلمة) والمشرفين التربويين وعددهم (49 مشرفاً تربوياً) والمشرفين الإداريين وعددهم (45 مشرفاً إدارياً)، تتكون عينة البحث من (150 معلماً ومعلمةً و30 مشرفاً تربوياً وكذلك 30 مشرفاً إدارياً)، تتمثل أهمّ النتائج التي توصل إليها البحث في الآتي: أهداف التعليم الأساسي في الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم تشمل الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية وتتوافق مع قدرات التلاميذ وتناسب البيئة التي يعيش فيها التلميذ ومواكبة للتطورات العلمية الحديثة، مناهج التعليم في الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم تعبر عن حاجات التلاميذ العقلية والنفسية والجسمية، وتعبر عن مجتمع التلاميذ، وتجمع بين الدراسات النظرية والعملية، وتتكامل المفردات فيما بينها، وتساعد المعلم في بلوغ الأهداف التربوية والتعليمية، طرق تدريس مناهج التعليم الأساسي في الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم متنوعة وتجمع بين التقليدية والحداثة وتظهر مهارات المعلم في التدريس وتمكن التلاميذ من الخبرات العلمية والتربوية وتراعى الفروق الفردية بين التلاميذ، الوسائل التعليمية المستخدمة في التعليم الأساسي في ضوء الاستراتيجية القومية الشاملة

للتعليم تناسب قدرات التلاميذ ومحتوى المنهج، التقويم التربوي في التعليم الأساسي في ضوء الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم مصاحب لعملية التدريس ويشخص صعوبات التعلم في مادة الدرس وتنوع أساليبه ويمكن التلاميذ من التقويم الذاتي، المعلم في التعليم الأساسي في ضوء الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم تتكامل خبراته العلمية والفنية مع احتياجات المنهج وقادر على التواصل مع التلاميذ والمجتمع وتوجد الفرصة لتأهيله جامعياً، التلميذ في التعليم الأساسي في ضوء الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم متفاعل مع أهداف مناهج التعليم الأساسي ومتعاون ومتفاعل مع النشاطات المدرسية، الإشراف التربوي في التعليم الأساسي في ضوء الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم يساعد المعلم على النمو المهني والتوافق في الأداء والتفاعل مع المجتمع وتوثيق العلاقة بين المعلمين، الكتاب المدرسي في التعليم الأساسي في ضوء الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم سليم من ناحية اللغة والمعاني وجاذب للتلاميذ من خلال الإخراج والطباعة، الإستراتيجية الربع قرنية للتربية والتعليم بالولاية تلبى الرؤية المستقبلية للتعليم الأساسي.

مدى استفادة الباحثتين من الدراسات السابقة :استفادت الباحثتان من الدراسات السابقة في عدة جوانب منها : صياغة مشكلة الدراسة وتحديدها تحديداً دقيقاً، تكوين تصور شامل لموضوع الدراسة الحالية وذلك من خلال ما اتبعته الدراسات السابقة من مناهج وطرق بحث إجرائية واساليب إحصائية وما أسفرت عنه نتائج وما توصلت اليه من توصيات، وما تقدمت به من مقترحات، كما استفادت الباحثتان من الدراسات السابقة في تصميم دراستهن، ساعدت الدراسات السابقة الباحثين في مقارنة نتائج هذه الدراسة بنتائج تلك الدراسات للوصول إلى تصوّر واضح عن دور الاتفاقيات الدولية في تطوير التعليم الأساسي في السودان.

التعقيب على الدراسات السابقة : توافقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أن هنالك مردود إيجابي يعود على التعليم الأساسي ويؤدى إلى تطويره والمضيء به قدماً متمثلاً في دور البيئة المدرسية والاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم وكذلك دور الإتفاقيات الدولية.

إجراءات البحث الميدانية:

منهج البحث: المنهج الذى تمّ اتباعه في هذا البحث هو المنهج الوصفي.

مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من (أحد عشر مسؤولاً) هم : وزير التربية والتعليم ومدير الإدارة العامة للتعليم الأساسي بولاية الخرطوم ومديري الإدارة العامة للتعليم الأساسي بمحليات ولاية الخرطوم السبع – الخرطوم وجبل أولياء، الخرطوم بحرى، شرق النيل، أمدرمان، أم بدة وكررى – مدير مشروع البنك الدولي ومدير الإدارة العامة للتخطيط.

عينة البحث: نسبة لصغر حجم مجتمع البحث فقد تمثلت عينة البحث في مجتمع البحث كله.

أداة البحث: تعتبر المقابلة من أكثر الأدوات المعروفة في جمع المعلومات، ولابد من كتابة الأسئلة وتوجيهها بشكل محدد، وبعد أن صممت الباحثتان أسئلة المقابلة قامت بعرضها على عدد من المحكمين للتأكد من صدق وثبات أسئلة المقابلة وأنها تؤدى للغرض الذى صممت من أجله، أجرت الباحثتان كل التعديلات التي أشار إليها المحكمين والتي تمازجت بين الإضافة والحذف والتعديل، بعدها أجرت الباحثتان مقابلة شخصية مع كل المسئولين المفحوصين في عينة البحث، وأن الهدف من المقابلة وإجرائها هو الوقوف على المتغيرات التي طرأت على التعليم في ضوء الاتفاقيات وأما الأسئلة التي طرحت فتتمثل في:

1- ما هي مساهمات الاتفاقيات الأكاديمية والتعليمية في تطوير التعليم الأساسي؟

2- إلى أي مدى يتم تنفيذ الاتفاقيات في التعليم الأساسي ؟

3- ما هو المردود التربوي لهذه الاتفاقيات؟

عرض نتائج المقابلة ومناقشتها وتحليلها:

س1: ما هي مساهمات الاتفاقيات الأكاديمية والتعليمية في تطوير التعليم الأساسي؟

يتبين من إجابات أفراد العينة على السؤال الأول أنهم أكدوا على أن هناك مساهمات تعليمية بارزة وكبيرة في تطوير التعليم الأساسي، لأن قطاع التعليم يحتاج إلى توفير تلك المساهمات التي تؤثر في العمل على تطوير التعليم الأساسي.

س2: إلى أي مدى يتم تنفيذ الاتفاقيات في مرحلة التعليم الأساسي؟

يتبين من إجابات أفراد العينة أن تنفيذ الاتفاقيات الدولية يتم بمستوى جيد وذلك وفق خطط وبرامج يتم التوقيع عليها من قبل المختصين.

س3: ما هو المردود التربوي لهذه الاتفاقيات على التعليم الأساسي؟

يتبين من خلال اجابات أفراد العينة أن جميعهم أكدوا على أن للاتفاقيات الدولية مردود تربوي واضح في مرحلة التعليم الأساسي ، ويظهر ذلك من خلال رفع قدرات التلاميذ، وتحسين بيئة التعليم والتعلم وغيرها.

من خلال مقابلة المسؤولين يتبين أنهم اتفقوا في اجاباتهم السابق ذكرها على جميع بنود المقابلة.

استنتاجات البحث: قد توصل البحث إلى استنتاجات أهمها:

1/ تسهم الاتفاقيات إسهاماً فعالاً في تطوير التعليم في مرحلة الأساس وذلك من خلال تمويل مشروعاته وتسهم أيضاً بنقل الثقافة والنظم الفنية الخاصة بتطوير التعليم.

2/ يتم تنفيذ الاتفاقيات بصورة شبه مستمرة، و بمستوى جيد وذلك وفق خطط وبرامج مدروسة، ويتم التوقيع عليها بواسطة الجهات المختصة لأن تلك الاتفاقيات تؤثر ايجاباً في تطوير التعليم في مرحلة الأساس.

3/ للاتفاقيات الدولية دور رائد في تطوير التعليم الأساسي لذلك لها مردود تربوي واسع، مثل معرفة استخدام الوسائل التعليمية الحديثة وتحسين بيئة التعليم والتعلم وتقليل معدلات التسرب وزيادة معدلات استيعاب الأطفال في سن التمدرس والتدريب ورفع القدرات.

توصيات البحث:

1. العمل على تبعية الاتفاقيات لجهات محددة، لضمان أثر تلك الاتفاقيات في التعليم وتطوره.
2. الأخذ بأحسن ما في تلك الاتفاقيات، على أن لا يؤثر ذلك على الكلفة الداخلية للتعليم، ومستويات الطلاب العلمية.
3. ضرورة التنسيق بين إدارة التعليم وبين المجالس التربوية،لحل المشكلات التي تعاني منها.

مقترحات لدراسات مستقبلية:

1. تطوير وتنظيم الاتفاقيات الدولية، وأثرها على كفاءة المعرفة في مرحلة الأساس.
2. دراسة أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الاتفاقيات الدولية والمنظمات في السودان.
3. دراسة متعمقة لمعرفة أثر الاتفاقيات في تطوير التعليم الأساسي، كي تقدم هذه الدراسة إلى وزارة التربية والتعليم، والاستفادة منها في الارتقاء بتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1- القرءان الكريم.

2- محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين بن منصور الأنصاري الرويفعى الأفريقي، لسان العرب، الطبعة الثالثة، 1414هـ، الناشر دار صاد، بيروت.

المراجع:

3.الشاذلي عبد الهادي محمود، 2013م، دور البيئة المدرسية في الأداء الأكاديمي لتلاميذ مرحلة الأساس، رسالة ماجستير غير منشورة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية.

4. الطيب محمد مصطفى، (2013م)، الإدارة العامة للتدريب – مجلة التجديد التربوي،العدد (12) مطبعة صندوق دعم التعليم العام، الطبعة الثانية وزارة التربية والتعليم, الخرطوم.

5. توفيق مرعي، 2010م، التعليم الابتدائي في الوطن العربي، القاهرة، الطبعة الأولي.

6. توفيق مرعي، 2013م، أحمد عباس، التعليم الابتدائي في الوطن العربي، القاهرة، ط1.

7. حسن محمد حسان، 1992م، التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، القاهرة، دار النهضة العربية.

8. محمد دفع الله أحمد خوجلى، 2006م، التعليم الأساسي في ولاية جنوب كردفان، الواقع والرؤية المستقبلية في ضوء الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم، رسالة دكتوراة غير منشورة في جامعة الخرطوم، كلية التربية.

9. منتدى المقالات والبحوثوالدراسات القانونية الدولية (قانون دولي) الموضوع: أنواع الاتفاقيات الدولية و خصائصها – أيمن السباعي، تاريخ الدخول: 09-05-2014م الساعة: 11:24.